الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والميزانية

حول مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024

بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة

في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة

بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي

سيدي بوزيد والقيروان

(عدد 2024/78)

– طُلب فيه استعجال النظر –

رئيس اللجنة: عصام شوشان

نائب رئيس اللجنة: عبد الجليل الهاني

مقرر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراسة مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ

13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي

للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية

رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي

بوزيد والقيروان

(عدد 2024/78)

(طلب فيه استعجال النظر)

- تاريخ ورود المشروع: 05 نوفمبر 2024
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 07 نوفمبر 2024
- جلسة اللجنة: يوم 11 ديسمبر 2024 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة التجهيز والإسكان.
- قرار اللجنة: الموافقة بأغلبية الحاضرين

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

مسار دراسة مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ

13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي

للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية

رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي

بوزيد والقيروان

(عدد 2024/78)

(طلب فيه استعجال النظر)

- تاريخ ورود المشروع: 05 نوفمبر 2024
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 07 نوفمبر 2024
- جلسة اللجنة: يوم 11 ديسمبر 2024 للاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة التجهيز والإسكان.
- قرار اللجنة: الموافقة بإجماع الحاضرين

رئيس اللجنة: عصام شوشان

مقرّر اللجنة: عصام البحري الجابري

تقرير لجنة المالية والميزانية

يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان

(عدد 2024/78)

I. التقديم:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على عقد التمويل المبرم بتونس بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ قدره مائتان وعشرة مليون (210.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.

I ـ معطيات عامة:

1) الإطار العام:

يندرج إنجاز مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس في إطار برنامج الأروقة الاستراتيجية التي تربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية وذلك للحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطرقات.

2) أهداف المشروع:

- تعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وبالتالي خلق المزيد من فرص التشغيل،
- تحسين ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والموانئ والمطارات،

- تنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية والأقطاب الساحلية من ناحية وبين البلدان الثلاث المغاربية تونس، الجزائر وليبيا من ناحية أخرى،
- تنشيط حركة الصادرات المتأتية من الولايات الداخلية نحو البلدان المجاورة،
- تعزيز إدماج الولايات الداخلية المعنية في الدورة الاقتصادية،
- تسهيل التنقل بين الولايات الداخلية والرّفع من مستوى السلامة المرورية.

3) مكونات المشروع:

يمتدّ المشروع على طول حوالي 181 كلم وقد تم تقسيمه إلى 8 أقساط: 3 أقساط بولاية صفاقس و3 أقساط بولايتي سيدي بوزيد والقيروان وقسطين بولاية القصرين ويتراوح طول كل قسط بين 18 و28 كلم.

وتتمثل أهم مكونات المشروع في:

- مضاعفة الطريق إلى 2 X 2 مسالك،
- إنجاز منشآت مائية لتصريف مياه الأمطار وإنجاز 3 جسور على وادي سبيطلة والحطب وأم بحر، وإنجاز عدد 2 جسور على مستوى الطريق السيارة أ1 بمنزل شاكر وعلى السكة الحديدية بسبيطلة،
- إنجاز طرقات حزامية على مستوى المدن التالية: منزل شاكر، أولاد حفوز، لسودة وسبالة أولاد عسكر،
- التنوير العمومي وتحويل شبكات المستلزمين العموميين.

4) الكلفة التقديرية للمشروع وتمويله:

تقدّر الكلفة الجملية للمشروع بـ 1475 م.د.ت (الأشغال، تحويل شبكات، تحرير الحوزة، مهمة مراقبة تنفيذ الأشغال). وسيتم تمويل المشروع كما يلي:

الجهة الممولة	قيمة التمويل
البنك الأوروبي للاستثمار	قرض بقيمة 210 مليون أورو
البنك الدولي	قرض بقيمة 155 مليون أورو
ميزانية الدولة	مساهمة بقيمة 59 مليون أورو
الكلفة الجملية	**424 مليون أورو**

5) **الجهة المنفذة للمشروع:** وزارة التجهيز والإسكان (الإدارة العامة للجسور والطرقات).

6) **مدّة الأشغال:** 3 سنوات ابتداء من سنة 2025.

7) **التاريخ المبرمج للاستغلال الفعلي للمشروع:** خلال السداسي الثاني من سنة 2028.

II ـ عمليات التمويل :

1) **عناصر التمويل:** قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 210 مليون أورو (موضوع شرح الأسباب الحالي).

2) **صيغة القرض:** قرض سيادي لفائدة الدولة التونسية.

3) **الشروط المالية لخط التمويل:**

ـ نسبة الفائدة: ثابتة أو متغيرة بالنسبة لكل قسط، حسب اختيار المقترض، يتم ضبطها بمناسبة كل عملية سحب وفق مؤشرات الأسواق المالية في الفترة المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار لمبلغ السحب ومدة السداد وفترة الإمهال. حيث أن البنك الأوروبي للاستثمار الذي يتمتع بترقيم إيجابي (AAA) وذو نشاط غير ربحي، يسعى إلى تمكين مقترضيه من الاستفادة من هذا الترقيم من خلال حصولهم على نسب فائدة تفاضلية.

ـ مدة السداد: 25 سنة.

ـ فترة إمهال: 07 سنوات.

ـ آخر أجل لاستعمال موارد خط التمويل: 60 شهرا ابتداء من تاريخ إمضاء اتفاقية التمويل.

III ـ المساعدة الفنية :

سيرصد البنك الأوروبي للاستثمار هبة بقيمة 1.7 مليون أورو سيتم توجيهها لتوفير الدعم الفني الضروري لوحدة التصرف في المشروع حتى تتمكن من القيام بعملية إنجاز المشروع في أفضل الظروف الممكنة.

IV ـ وحدة التصرف في المشروع :

تنص اتفاقية التمويل على تركيز وحدة تصرّف في المشروع لدى وزارة التجهيز والإسكان، تتولى الاشراف على تنفيذ مختلف مكونات المشروع والمتابعة الفنية والمالية للأشغال والتصرف المالي في القرض.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 11 ديسمبر 2024 استمعت خلالها الى ممثلين عن وزارة التجهيز والإسكان وممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط لتقديم توضيحات حول مشروع القانون المعروض.

وفي مستهلّ الجلسة تولى ممثل وزارة التجهيز والإسكان تقديم عرض حول مشروع الرواق الاستراتيجي والطريق الوطنية رقم 13 الرابط بين مدينتي القصرين وصفاقس عبر ولاية سيدي بوزيد والقيروان بين من خلاله ان المشروع يندرج في اطار الاروقة الاستراتيجية التي تهدف أساسا الى ربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية .وأفاد أن هذا المشروع يعتبر من المشاريع المحورية لوزارة التجهيز والإسكان بهدف الحد من الفوارق بين الجهات من خلال تطوير قطاع البنية التحتية للطروقات وتعزيز جاذبية الولايات الداخلية لاستقطاب الاستثمار وخلق مزيد من الفرص للتشغيل.

كما بين أن هذه الاروقة تهدف إلى تحسين الربط بين الولايات الداخلية بالأقطاب الصناعية الساحلية والموانئ والمطارات وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الولايات الداخلية وبين البلدان الثلاث المغاربية تونس والجزائر وليبيا. وأضاف أنّه في إطار استراتيجية الوزارة المتعلّقة بإنجاز الأروقة الاقتصادية واستنادا إلى نتائج دراسات الجدوى التي تمّ القيام بها سابقا تمّ تحديد أروقة ذات أولوية وهي مشروع الرواق الاقتصادي للطريق الوطنية رقم 13 و16 و14 ورقم 15.

وتولى تقديم معطيات حول مشروع الأروقة الاقتصادية خاصة منها مضاعفة الطريق الوطنية رقم 15 التي تربط المركز الحدودي ببوشبكة – تلابت – قفصة وقابس انطلاقا من محول وذرف بالطريق السيارة أ1 تونس-مدنين في اتجاه الغرب مرورا بالمدن منزل الحبيب، القطار، قفصة، ماجل بالعباس، فريانة، تليبت وصولا الى المركز الحدودي بوشبكة. وأشار أن الكلفة المتوقعة للمشروع تقدر ب 1712 م وهو في مرحلة الدراسة الأولية.

وكذلك مشروع الأروقة الاقتصادية الطريق الوطنية 16 -الطريق الوطنية 3– موضحا أن طول المشروع يساوي 236 كلم بكلفة متوقعة للمشروع تقدر ب 1579 م د وهو في مرحلة الدراسة الأولية ويتضمن المشروع تهيئة طرقات حزامية على مستوى مدن قابس قبلي توزر.

وبخصوص مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 14 الرابطة بين صفاقس وقفصة مرورا بالطريق السيارة أ1 عبر الصخرية، المزونة، المكناسي والسند بين أن طول المشروع يبلغ 133،2 كلم بالكلفة متوقعة تقدر ب 1050 م د مع توضيح أنه تم الانتهاء من الدراسة التمهيدية للمشروع.

وفما يتعلق بالرواق الاقتصادي للطريق الوطنية رقم 13 موضوع القرض بين وأن المكوّن الأساسي للمشروع يتمثل في مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين مدينتي القصرين وصفاقس عبر ولايات سيدي بوزيد والقيروان بطول 181 كلم ويتمثل المكوّن الثانوي (المشاريع المتّصلة) بتهيئة 115,4 كلم من المسالك الريفية موزعة على 3ولايات 28,5 كلم بصفاقس، 39,5 كلم بسيدي بوزيد و 47,4 كلم بالقصرين، بالإضافة إلى الطريق الرابطة بين منصة سوق الإنتاج بالوسط SOMAPROCوالطريق الوطنية رقم 13 بطول 2 كم.

و أفاد أن الطول الجملي للمشروع يبلغ 181 كلم موزع على 8 أقساط 3 أقساط بولاية صفاقس، 3 أقساط بولاية سيدي بوزيد والقيروان وقسطين بولاية القصرين ويتراوح طول كل قسط بين18و28 كم, وأكد أنه من أهم مكوّنات المشروع هو مضاعفة الطريق إلى 2 x 2مسالك، وانجاز منشآت مائية لتصريف مياه الأمطار وإنجاز 3 جسور على وادي سبيطلة والحطب وأم بحر و انجاز جسرين على مستوى الطريق السيارة أ1 بمنزل شاكر و على السكة الحديدية بسبيطلة و انجاز طرقات حزامية على مستوى منزل شاكر، أولاد حفوز، لسودة.

كما بين أن تمويل المشروع بكافة مكوناته يتمّ بالشراكة بين ميزانية الدولة التونسية بمبلغ قدره 317.4 م.د تونسي يخصص منه مبلغ 257.4 م.د للقيام بالأشغال و60 م.د موجه لإقتناء الأراضي وسيتمّ كذلك تمويله بالتوازي بقرض من البنك الأوروبي للاستثمار بـ 210 م. أورو أي ما يعادل 701.4 م.د

تونسي وقرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بـ 203 م. أورو أي ما يعادل 678 م. د تونسي موضحا انّه تمّ اعتماد نسبة صرف 1 يورو قدر بـ 3.34 دينار تونسي.

أما فيما يتعلق بالوضعية الحالية للمشروع والجدول الزمني للإنجاز بين أن مجلس نواب الشعب صادق على مشروع القانون الذي يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بتاريخ 31 جويلية 2024 هذا و قد دخل القانون حيز التنفيذ يوم 12 سبتمبر 2024 ومن المبرمج الإعلان عن طلب العروض للأقساط الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير قبل موفى سنة 2024 كما أنه من المبرمج الإعلان عن طلب العروض للأقساط الممولة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار خلال السداسية الثانية لسنة2025 و انطلاق أشغال الأقساط الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال السداسية الثانية لسنة 2025و انطلاق أشغال الأقساط

الممولة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار خلال نهاية 2025 موضحا أن مدة إنجاز المشروع تقدر ب36 شهر.

كما أفاد أن الاختبارات الميدانية واشغال النشر من طرف اللجان الجهوية للاستقصاء والمصالحة بكافة الولايات. قد انتهت هذا وقد اختتمت اللجة الجهوية بالقيروان أعمالها وأحالت التقرير الإختتامى إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 02ماي 2024 وتم نشر أمر الانتزاع الخاص بولاية القيروان بتاريخ 27 نوفمبر 2024. كما اختتمت أيضا اللجنة الجهوية بسيدي بوزيد أعمالها بخصوص ملف معتمدية السبالة بتاريخ 29 ماي 2024 وملف سيدي بوزيد الشرقية وسيدي بوزيد الغربية بتاريخ 27 جوان 2024 وملف أولاد حفوز جزئي بتاريخ 29 جويلية 2024 وملف القصرين جزئي بتاريخ 3ديسمبر 2024. هذا وتواصل اللجان أعمالها في بقية الملفات بصفاقس وبسيدي بوزيد (أولاد حقو والقصرين من خلال اعداد ملفين تكميلي).

وفي هذا الاطار أوضح أنّ تحرير الحوزة العقارية للمشروع تعتبر من أهم العناصر الأساسية للتمكّن من التقدّم في الاشغال وهو موضوع يحظى بحظوة كلّ الأطراف المتدخلة، كما أفاد أنّ المشروع يتطلب توفير 2035 قطعة ارض مبيّنا أنّ أكبر جزء من هذه القطع يوجد بولاية صفاقس و يقدر بـ 741 قطعة ارض بكلفة تناهز بين 30 و 33 م .د تونسي أي قرابة نصف الاعتمادات المخصصة لاقتناء هذه الأراضي موضّحا أنّ اللجان لم تشرع بعد في التسوية العقارية لهذه القطع .

وخلال النقاش اثار النواب عدة مسائل تعلقت بالخصوص بعدم دقة وثيقة شرح الأسباب في ما يتعلق خاصة بتحديد الكلفة الجملية وشروط تمويله كما أكّد النواب على ضرورة ان يتم اخذ بعين الاعتبار عدّة معايير عند وضع خارطة هذه الاروقة وضرورة تحيينها وفقا للمسار الجديد والرؤية الجديدة في التقسيم الترابي للبلاد التونسية.

وأثار النواب مسائل أخرى تعلقت بعدم التناغم بين هذه المشاريع المبرمجة سابقا مع المسار والتوجّه الجديد للدولة في فكّ عزلة الجهات الداخلية والنهوض بها لجعلها جالبة للاستثمار في نطاق التوزيع العادل للثروة ولترسيخ مقومات الدولة اجتماعية.

من جهة أخرى اكّد نواب آخرون على ضرورة عرض مثل هذه المشاريع ذات البعد الاستراتيجي على انظار المجلس الوطني للجهات والاقاليم وطلب عدد منهم الاستماع الى وزير الاقتصاد والتخطيط لتقديم توضيحات حول مسألة عدم اخذ بعين الاعتبار التقسيم الترابي للبلاد التونسية عند برمجة هذه المشاريع ولغياب رؤية استراتيجية واضحة متناغمة مع اهداف المسار الجديد.

واكّد نواب على أهمية الدور التي ستلعبه هذه الاروقة خاصة في الوسط الداخلي وشددوا على ضرورة ان تكون الرؤية تشاركية للنظر في مدى المقبولية الاجتماعية لها وفي مدى وجاهة حسن توظيف التمويلات التي ستمنح في شكل قروض وما لها من تأثير على الأجيال القادمة.

وتعرض النواب إلى مدى الجدوى لبعض الاروقة والتي يمكن ان تكون لها انعكاس سلبي وتساهم في تعميق عزلة بعض المناطق الداخلية وخاصة منها المحرومة موضحين ان هناك عدة مشاريع توقفت في مرحلة الدراسات ولم يتسنى تنفيذها مطالبين بتوضيحات في الموضوع وكذلك السرعة في الإنجاز باعتبار أن التأخير الكبير في إنجاز مثل هذه المشاريع التنموية الكبرى يكبّد الدولة خسائر مالية.

وتعرضوا كذلك للإشكاليات اللوجستية والعقارية بسبب سوء الحوكمة والتصرف الرشيد، والتي تحول دون استكمال إنجاز عدد كبير من المشاريع المعطلة والمتعلقة خاصة بالبنية التحتية والطرقات السيارة بعدد من الجهات الداخلية.

كما أثار أحد النواب مسألة تعطّل انجاز بعض الطرق الوطنية الرابطة بجهاتهم واكدوا على ضرورة إيلاء هذه المسألة العناية اللازمة سواء تعلّق الأمر بتوفير التمويلات او بادراجها ضمن هذا المشروع لضمان ربطها بالولايات المجاورة لها ليتسنى دمجها في الدورة الاقتصادية

كما تعرض نائبا الى مسألة ضعف الموارد البشرية بالإدارة العامة المكلّفة بدراسة هاته الملفات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وشدّد على ضرورة تعزيزها بالكفاءات اللازمة.

وتفاعلا مع استفسارات النواب أثار ممثل وزارة التجهيز والإسكان مسالة الصعوبات المطروحة في تنفيذ مثل هذه المشاريع الضخمة والمتصلة أساسا بعزوف المقاولين الناتج عن عدة أسباب هيكلية ومالية.

وبيّن انه سيكون هناك طلب عروض دولي من مقاولات من صنف 5 او أكثر كما سيتمّ تمكين المقاولين من قسط او أكثر وهي مسألة ترجع بالأساس الى قدرتهم على الإنجاز دون تحديد معايير أخرى وهذا بطلب من الممولين.

من جهتها ذكرت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط بالإطار العام لعملية التمويل المعروضة للمصادقة، حيث أكدت بأن تمويل البنك الأوروبي للاستثمار يندرج في إطار المساهمة في تمويل مشروع الأروقة الاقتصادية الذي يقوم بتمويله أولا البنك الدولي، وبالتحديد في الجزء المتعلق بمضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.

كما ذكرت بأن مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار والمقدرة ب 210 مليون أورو تأتي لاستكمال خطة تمويل المشروع الأساسي (الأروقة الاقتصادية) بعد أن تعذر على البنك الدولي في نوفمبر 2019 توفير المبلغ الجملي الضروري لإنجاز المشروع. وهو ما يفسر المعطيات الواردة بوثيقة شرح الأسباب.

أما بالنسبة للتساؤل المتعلق بإمكانية تجاوز تكلفة المشروع فيما بعد للمبلغ الذي تم تحديده والاضطرار إلى مراجعة الكلفة، فقد أشارت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخيط إلى أنه تم في 2023 تحيين كلفة المشروع (أخذا بعين الاعتبار لعدد من العوامل) لتفادي مثل هذه الوضعيات، ومع ذلك يبقى الأمر واردا باعتبار إمكانية ظهور عوامل جديدة (ارتفاع الأسعار، امتداد الآجال...) قد تؤدي إلى ارتفاع الكلفة من جديد. في هذه الحالة ذكرت بوجود بنود تعاقدية في اتفاقية التمويل تشير إلى التزام الدولة التونسية بتوفير جميع الموارد الضرورية لإنجاز جميع مكونات المشروع، وأنه في صورة ظهور حاجيات تمويل جديدة، فإنها تتكفل بتوفيرها سواء كان ذلك على مواردها الذاتية أو من خلال طلب تمويل خارجي إضافي يكون مبررا وضروريا.

أما فيما يتعلق بشروط التمويل، فقد أكدت ممثلة وزارة الاقتصاد والتخطيط على أن تحسين هذه الشروط هو عمل متواصل تقوم به الوزارة بمناسبة كل عملية تمويل جديدة من أجل التوصل إلى أفضل صيغة ممكنة لعقود التمويل الخارجي، وأنه بالنسبة لهذه العملية تم تحقيق جملة من التحسينات، من ذلك ادراج مدة سداد مناسبة (25 سنة) وفترة امهال مريحة وتفاضلية (7 سنوات). كما تم التوصل إلى استبعاد جملة من الشروط المجحفة والتي من شأنها أن تحيلنا مباشرة إلى تعطيل المشروع خاصة فيما يتعلق بالالتزامات التي تسبق امضاء اتفاقية التمويل كضرورة إصدار أوامر الانتزاع ذات الصلة بالمشروع والشروط المسبقة لعمليات السحب والمتعلقة بتسوية الوضعيات العقارية ونسبة الاستهلاك للموارد المسحوبة... ماكدة أن السعي متواصل لمزيد تحسين هذه العقود وتوفير أفضل الظروف لإنجاز المشاريع العمومية المعنية في آجالها.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان

(عدد 2024/78)

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على عقد التمويل المُلحق بهذا القانون والمُبرم بتونس بتاريخ 13 جوان 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ قدره مائتان وعشرة مليون (210.000.000) أورو، للمساهمة في تمويل مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي القصرين وصفاقس عبر ولايتي سيدي بوزيد والقيروان.